مجلة الحكمة للدراسات الأدبية واللغوية
Eissn :2600-6421 Issn : 2353-0464
المجلد 1 / العــدد: 04 (2013)، ص 66- 89

# انتقادات الحافظ ابن حجر العسقلاني لشيخ الإسلام ابن تيمية الحراني

✍الدكتور خالد كبير علال
المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة- الجزائر

**ملخص المقال**

تطرق هذا المقال إلى طائفة من الانتقادات العلمية التي وجهها الحافظ ابن حجر العسقلاني للشيخ تقي الدين ابن تيمية، والتي تتعلق بقضايا شرعية وتاريخية وكلامية متنوعة. عرضها كاتب هذا المقال في خمسة مباحث مركزة، ثم ناقشها وبيّن الصواب فيها من الخطأ، بطريقة موضوعية مركزة حسب نظرته إليها.

انتقد الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت 852 هجرية)، شيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية (728 هجرية)، في بعض آرائه واجتهاداته المتعلقة بالحديث والتاريخ وأصول الدين، انتقده فيها بناء على ما ظهر له أنه جانب الصواب ولم يُوفق فيها، وقد عثرتُ له منها على سبعة انتقادات، فما هي هذه الانتقادات ؟، وهل أصاب فيها ؟

**أولا : انتقاده لابن تيمية في حديث شد الرحال**

عندما تطرق الحافظ بن حجر لموضوع شد الرحال لزيارة قبر النبي-عليه الصلاة والسلام-، أشار إلى موقف الشيخ ابن تيمية منها، وذكر أن خُصومه ألزموه القول : " بتحريم شد الرحل إلى زيارة قبر سيدنا رسول الله-صلى الله عليه وسلم- وأنكرنا صورة ذلك، وفي شرح ذلك من الطرفين يطول، وهي من أبشع المسائل المنقوله عن بن تيميه، ومن جملة ما استدل به على دفع ما ادعاه غيره من الإجماع على مشروعية زيارة قبر النبي- صلى الله عليه وسلم- ما نقل عن مالك أنه كره أن يقول زرتُ قبر النبي- صلى الله عليه وسلم- وقد أجاب عنه المحققون من أصحابه بأنه كره اللفظ أدبا لا أصل الزيارة، فإنها من أفضل الأعمال واجل القربات الموصلة إلى ذي الجلال، وأن مشروعيتها محل إجماع بلا نزاع والله الهادي إلى الصواب. قال بعض المحققين قوله إلا إلى ثلاثة مساجد المستثنى منه محذوف فأما أن يقدر عاما فيصير لا تشد الرحال إلى مكان في أي أمر كان إلا إلى الثلاثة أو أخص من ذلك، لا سبيل إلى الأول لإفضائه إلى سد باب السفر للتجارة

وصلة الرحم وطلب العلم وغيرها، فتعين الثاني والأولى أن يقدر ما هو أكثر مناسبة، وهو لا تشد الرحال إلى مسجد للصلاة فيه إلا إلى الثلاثة فيبطل بذلك قول من منع شد الرحال إلى زيارة القبر الشريف وغيره من قبور الصالحين والله أعلم [1] ".

ذلك ما قاله ابن حجر، فما هو تفصيل موقف ابن تيمية من مسألة شد الرحال ؟، وهل يصح انتقاد ابن حجر له ؟. أولا إن لشيخ الإسلام ابن تيمية كلاما كثيرا مفصلا حول موضوع شد الرحال، نذكر منه مقتطفات حسب ما يستدعيه المقام، فمن ذلك إنه عندما ذكر حديث الرسول صلى الله عليه وسلم- " لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجد الحرام ومسجدي ومسجد الأقصى " [2]، قال : " يتناول المنع من السفر إلى كل بقعة مقصودة، بخلاف السفر للتجارة وطلب العلم ونحو ذلك فإن السفر لطلب تلك الحاجة حيث كانت، وكذلك السفر لزيارة الأخ في الله فإنه هو المقصود حيث كان " [3]، وقال أيضا : " فالمسافر إلى الثغور، أو طلب العلم، أو التجارة، أو زيارة قريبه، ليس مقصوده مكانا معينا إلا بالعرض إذا عرف أن مقصوده فيه، ولو كان مقصوده في غيره لذهب إليه فالسفر إلى مثل هذا لم يدخل في الحديث باتفاق العلماء، وإنما دخل فيه من يسافر لمكان معين لفضيلة ذلك بعينه، كالذي يسافر إلى المساجد وآثار الأنبياء كالطور الذي كلم الله عليه موسى، وغار حراء الذي نزل فيه الوحى إبتداء على الرسول، وغار ثور المذكور في القرآن في قوله : " إذ هما في الغار ". وما هو دون ذلك من المغارات والجبال، كالسفر إلى جبل لبنان، ومغارة الدم ونحو ذلك. فإن كثيرا من الناس يسافر إلى ما يعتقد فضله من الجبال والغيران، فإذا كان الطور الذي كلم الله عليه موسى وسماه البقعة المباركة والوداى المقدس لا يُستحب السفر إليه، فغير ذلك من الجبال أولى أن لا يسافر إليه وقولي بالإجماع أعنى به إجماع السلف والأئمة، فإن الصحابة كابن عمر وأبى سعيد وأبى بصرة وغيرهم فهموا من قول النبي -صلى الله عليه وسلم- " لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد " إن الطور الذي كلم الله عليه موسى وسماه

---

[1]. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، دار المعرفة، بيروت، 1379، ج 3 ص : 66.

[2]. البخاري : الصحيح، تحقيق مصطفى ديب البغا، الطبعة الثالثة دار ابن كثير، بيروت، 1407، ج 2 ص : 659، رقم : 1765.

[3]. ابن تيمية : مجموع الفتاوى، تحقيق : د. محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، 1406 ج 27، ص: 21.

الوادي المقدس والبقعة المباركة داخل في النهى، ونهوا الناس عن السفر إليه ولم يخصوا النهى بالمساجد " [4].

وقال أيضا : إن حديث شد الرحال يعم نهيه " السفر إلى المساجد والمشاهد، وكل مكان يقصد السفر إلى عينه للتقرب والعبادة، بدليل أن بصرة بن أبي بصرة الغفاري لما رأى أبا هريرة راجعا من الطور الذي كلم الله عليه موسى قال : لو رأيتك قبل أن تأتيه لم تأته لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال : " لا تشد الرحل إلا إلى ثلاثة مساجد ". فقد فهم الصحابي الذي روى الحديث أن الطور وأمثاله من مقامات الأنبياء مندرجة في العموم، وأنه لا يجوز السفر إليها كما لا يجوز السفر إلى مسجد غير المساجد الثلاثة " [5].

وثانيا إنه يتبين -مما ذكرناه- أن الشيخ ابن تيمية قد تناول المسألة من مختلف جوانبها، واحتج لرأيه بالشرع والعقل وموقف السلف، وهو لم يُحرم زيارة قبر النبي-عليه الصلاة والسلام-،وإنما حرّم تخصيصه بشد الرحال من أجله لزيارته، أو من أجل مكان آخر يقصده للعبادة. وهو قد فرّق جيدا بين السفر المحرم المقصود بالزيارة للعبادة، وبين السفر غير المحدد ببقعة مقصودة محددة. كما أنه لم يجعل الحديث عاما يشمل كل سفر تُشد الرحال إليه، فقد استثنى السفر للجهاد وطلب العلم، وزيارة الأقارب، وخصصه بالبقاع الثابتة المفضلة المقصودة بالزيارة للعبادة والتبرك والتقرب.

وتبين أيضا أن عرض ابن حجر لموقف ابن تيمية من المسألة كان عرضا ناقصا لم يحط به، ولم يُفصّل أدلته. علما بأنه –أي ابن تيمية- لم يُحرم زيارة قبر النبي تحريما مطلقا، وإنما حرم شد الرحال إليه، وهذا أمر لم يُوضحه ابن حجر جيدا في كلامه المنقول عنه سابقا؛ فقد أخلط بينه وبين تحريم شد الرحال، حتى أنه ذكر كلاما قد يُفهم منه أن ابن تيمية يُحرم زيارة قبر النبي مطلقا.

---

[4]. نفس المصدر، ج 27 ص: 249، 250.

[5]. ابن تيمية : اقتضاء الصراط المستقيم ، تحقيق : محمد حامد الفقي، ط 2، مطبعة السنة المحمدية-القاهرة، 1369، ص : 328.

كما أن قوله بأن معارضي ابن تيمية ألزموه القول بتحريم شد الرحال لزيارة قبر رسول الله عليه الصلاة والسلام-، هو قول غير وارد ولا يصح، لأن ابن تيمية قال صراحة ومرارا بأنه لا يجوز شد الرحال لزيارة قبر النبي، فكيف يُلزمونه القول بتحريمه ؟!

وأتضح أيضا أن الشيخ ابن تيمية كان أقوى حجة، وأوضح دليلا مما احتج به الحافظ ابن حجر، الذي كان احتجاجه ناقصا ضعيفا -بالمقارنة إلى ما احتج به ابن تيمية-، الأمر الذي لا يسمح بأن نصف موقف ابن تيمية من شد الرحال بأنه : " من أبشع المسائل المنقولة عن ابن تيمية " على حد قول الحافظ ابن حجر [6]. فأين هذه البشاعة ؟، فنحن لم نجدها فيما أطلعنا عليه من موقف ابن تيمية من هذه المسألة !

**ثانيا : انتقاده لابن تيمية في حديث رد الشمس لعلي**

ذكر الحافظ بن حجر حديثا مفاده أن أسماء بنت عميس روت أن النبي –صلى الله عليه وسلم- " دعا لما نام على ركبته علي ففاتته صلاة العصر فردت الشمس حتى صلى علي ثم غربت. وهذا أبلغ في المعجزة، وقد أخطأ بن الجوزي بإيراده له في الموضوعات، وكذا بن تيمية في كتاب الرد على الروافض في زعم وضعه، والله أعلم " [7]. فالحافظ ابن حجر صحح الحديث ورأى فيه معجزة للنبي -عليه الصلاة والسلام-، وخطّأ الشيخين ابن الجوزي وابن تيمية في رفضهما لحديث رد الشمس جعله من الأحاديث الموضوعة المكذوبة. فما هي تفاصيل موقف ابن تيمية ؟، وهل ما ذهب إليه ابن حجر صحيح ؟

أولا فبخصوص الشيخ تقي الدين بن تيمية فيرى أن حديث رد الشمس لا يصح، وقد رده المحققون من أهل العلم والمعرفة بالحديث، ويعلمون أنه كذب موضوع [8]. وهو- أي ابن تيمية- قد جمع طرق هذا الحديث ونقدها، وانتهى إلى أن جميع أسانيده لا تصح، عندما قال : " وليس في جميع أسانيد هذا الحديث إسناد واحد يُعلم عدالة ناقليه وضبطهم، ولا يُعلم اتصال إسناده " [9]. وهذا الحديث ليس " في شيء من كتب الحديث المعتمدة، لا رواه أهل الصحيح، ولا أهل السنن، ولا المساند أصلا، بل اتفقوا

---

6. فتح الباري، ج 3 ص: 66.
7. نفس المصدر، ج 6 ص : 222.
8. ابن تيمية : منهاج السنة النبوية، تحقيق محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، القاهرة، 1406 ج 8 ص : 165.
9. نفس المصدر، ج 8 ص : 177 وما بعدها.

على تركه والإعراض عنه، فكيف يكون مثل هذه الواقعة العظيمة التي هي لو كانت حقا من أعظم المعجزات المشهورة الظاهرة ولم يروها أهل الصحاح والمساند، ولا نقلها أحد من علماء المسلمين وحفاظ الحديث، ولا يُعرف في شيء من كتب الحديث المعتمدة " [10].

وقال أيضا : لا يعرف قط أن الشمس رجعت بعد غروبها، وهو من " أعظم خوارق العادات في الفلك، وكثير من الناس ينكر إمكانه، فلو وقع لكان ظهوره ونقله أعظم من ظهور ما دونه ونقله، فكيف يقبل وحديثه ليس له إسناد مشهور فإن هذا يوجب العلم اليقيني بأنه كذب لم يقع " [11]. كما أن كثيرا من الصحابة كانوا مع رسول الله-عليه الصلاة والسلام-، في حادثة بني قريضة، وقد فاتتهم صلاة العصر فلم يصلوها إلا بعد غروب الشمس، وليس علي بأفضل من النبي - صلى الله عليه وسلم- فإذا صلاها هو وأصحابه معه بعد الغروب، فعلي وأصحابه أولى بذلك، فإن كانت الصلاة بعد الغروب لا تجزيء أو ناقصة تحتاج إلى رد الشمس كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أولى برد الشمس، وإن كانت كاملة مجزئة فلا حاجة إلى ردها. وأيضا فمثل هذه القضية من الأمور العظام الخارجة عن العادة التي تتوفر الهمم والدواعي على نقلها فإذا لم ينقلها إلا الواحد والاثنان علم بيان كذبهم في ذلك، وانشقاق القمر كان بالليل وقت نوم الناس ومع هذا فقد رواه الصحابة من غير وجه وأخرجوه في الصحاح والسنن والمساند من غير وجه، ونزل به القرآن فكيف برد الشمس التي تكون بالنهار ولا يشتهر ذلك ولا ينقله أهل العلم نقل مثله " [12].

وثانيا إن إنكار حديث رد الشمس لعلي ليس خاصا بابن تيمية وحده، فقد أنكره علماء كبار محققون، منهم : أبو حنيفة النعمان، وأحمد بن حنبل، وابن زنجويه، ويعلى الطنافيسي، وابن حزم الظاهري، وابن ناصر السلامي، وأبو القاسم بن عساكر، وابن

[10]. نفسه، ج 8 ص : 177.
[11]. نفس المصدر، ج 8 ص : 172.
[12]. نفس المصدر، ج 8 ص : 171.

الجوزي، وأبو الحجاج المِزي، وشمس الدين الذهبي، وأبو الفداء بن كثير، ومحمد بن علي الشوكاني [13].

وقد توسع في انتقاد حديث رد الشمس : أبو بكر بن زنجويه، وابن الجوزي، وابن كثير. فالأول قال : فان قال قائل من الروافض : إن أفضل فضيلة لعلي وأدل دليل على إمامته هو رد الشمس له عندما فاتته صلاة العصر. قيل له : هذا حديث " ضعيف جدا لا أصل له، وهذا مما كسبت أيدي الروافض، ولو ردت الشمس بعد ما غربت لرآها المؤمن والكافر ونقلوا إلينا أن في يوم كذا من شهر كذا في سنة كذا ردت الشمس بعد ما غربت . ثم يقال للروافض أيجوز أن ترد الشمس لأبي الحسن حين فاتته صلاة العصر ولا ترد لرسول الله ولجميع المهاجرين والأنصار وعلي فيهم، حين فاتتهم صلاة الظهر والعصر والمغرب يوم الخندق ؟! " [14].

وأما الثاني -أي ابن الجوزي- فقد انتقد الحديث إسنادا ومتنا، وكان مما قاله : هذا حديث موضوع بلا شك، وقد اضطرب الرواة فيه، فمن رواته : فضيل بن مرزوق، ضعفه يحيى بن معين، وقال فيه ابن حِبان : يروي الموضوعات، ويُخطئ على الثقاة [15]. وقال أيضا : " ومن تغفيل واضع هذا الحديث أنه نظر إلى صورة فضله ولم يتلمح عدم الفائدة، فإن صلاة العصر بغيبوبة الشمس صارت قضاء فرجوع الشمس لا يعيدها أداء، وفي الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الشمس لم تحبس على أحد إلا ليوشع " [16].

والثالث -أي ابن كثير- فإنه توسع في نقد الحديث إسنادا ومتنا، فكان مما قاله : " هذا الحديث ضعيف ومنكر من جميع طرقه، فلا تخلو واحدة منها عن شيعي ومجهول الحال وشيعي ومتروك. ومثل هذا الحديث لا يُقبل فيه خبر واحد إذا اتصل سنده، لأنه من باب ما تتوفر الدواعي على نقله، فلا بد من نقله بالتواتر والاستفاضة لا أقل من

---

13. أنظر : ابن تيمية : منهاج السنة، ج 8 ص : 197. وابن كثير : البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، ج 8 ص : 78، 79، 80. والشوكاني: الفوائد المجموعة، حققه عبد الرحمن المعلمي، ط 3، المكتب الإسلامي، بيروت، 1407 ص : 350.

14. ابن كثير : نفس المصدر، ج 6 ص : 79-80.

15. ابن تيمية : المصدر السابق، ج 8 ص : 167.

16. ابن كثير: المصدر السابق، ج 6 ص : 79.

ذلك. ونحن لا ننكر هذا في قدرة الله تعالى وبالنسبة إلى جناب رسول الله - صلى الله عليه وسلم-، فقد ثبت في الصحيح أنها رُدت ليوشع بن نون، وذلك يوم حاصر بيت المقدس واتفق ذلك في آخر يوم الجمعة، وكانوا لا يقاتلون يوم السبت، فنظر إلى الشمس وقد تنصفت للغروب، فقال : إنكِ مأمورة وأنا مأمور، اللهم احبسها عليّ، فحبسها الله عليه حتى فتحوها. ورسول الله -صلى الله عليه وسلم- أعظم جاها وأجل منصبا، وأعلى قدرا من يوشع بن نون، بل من سائر الأنبياء على الاطلاق، ولكن لا نقول إلا ما صح عندنا عنه، ولا نسند إليه ما ليس بصحيح، ولو صح لكنا من أول القائلين به والمعتقدين له وبالله المستعان "[17].

وقرر أيضا أن ذلك الحديث طرقه مركبة مصنوعة، مما عملته أيدي الروافض، الذين عددوا طرقه، وتنقل فيما بينهم، فلو كان صحيحا لاقتضى ذلك نقله بالتواتر، وبما أنه لم يُنقل بالتواتر دل على أنه ليس صحيحا. وكيف يقع " مثل هذا نهارا جهرة، وهو مما تتوافر الدواعي على نقله، ثم لا يُروى إلا من طرق ضعيفة منكرة "[18].

وتعليقا على هؤلاء أقول : إن الحافظ ابن حجر قد خطّأ الشيخين ابن الجوزي وابن تيمية في إنكارهما لذلك الحديث وقولهما بوضعه، من دون أية مناقشة لهما ولا تحقيق للحديث إسنادا ولا متنا. وكان عليه أن يُثبت ما ذهب إليه، ولا يكتفي بما نقلناه عنه، فذلك ليس ردا علميا، ولا هو جوابا شافيا كافيا لرد ما ذهب إليه ابن الجوزي وابن تيمية.

كما أنه تبين -مما ذكرناه- أن الذين انتقدوا ذلك الحديث وأنكروه، كانوا نقادا متمكنين من التحقيق والتمحيص على مستوى نقد الأسانيد والمتون معا، بالاحتكام إلى الشرع والعقل، والتاريخ، وسنن الطبيعة والمجتمع. فلا يصح في العقل أن حادثة طبيعية عظيمة -كالتي رُويت- تحدث في النهار أمام أعداد هائلة من بني آدم، ولا ينقلها ولا يذكرها إلا آحاد من هؤلاء، ينقلونها بطرق غير صحيحة !!. وحتى إذا افترضنا أن بعض طرقه

---

17. نفسه، ج 6 ص : 79.
18. نفس المصدر، ج 6 ص : 84، 85.

وردت بإسناد صحيح، فهو أيضا لا يصح، وإنما هو حديث مكذوب رُكب له إسناد صحيح. لأن الحادثة المروية المفروض فيها أن تُروى بالتواتر العريض عن شعوب كثيرة.

**ثالثا : انتقاده لابن تيمية في حديث المؤاخاة بين الرسول وعلي**

انتقد الحافظ ابن حجر الشيخ ابن تيمية في موقفه من المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار عامة، وبين النبي-عليه الصلاة والسلام- وعلي بن أبي طالب خاصة، فقال : " وأنكر ابن تيمية في كتاب الرد على بن المطهر الرافضي، المؤاخاة بين المهاجرين وخصوصا مؤاخاة النبي -صلى الله عليه وسلم- لعلي، قال : لأن المؤاخاة شرعت لإرفاق بعضهم بعضا ولتأليف قلوب بعضهم على بعض، فلا معنى لمؤاخاة النبي لأحد منهم، ولا لمؤاخاة مهاجري لمهاجري وهذا رد للنص بالقياس، وإغفال عن حكمة المؤاخاة، لأن بعض المهاجرين كان أقوى من بعض بالمال والعشيرة والقوى، فآخى بين الأعلى والأدنى ليرتفق الأدنى بالأعلى، ويستعين الأعلى بالأدنى، وبهذا تظهر مؤاخاته صلى الله عليه وسلم لعلي لأنه هو الذي كان يقوم به من عهد الصبا من قبل البعثة واستمر، وكذا مؤاخاة حمزة وزيد بن حارثة لأن زيدا مولاهم، فقد ثبت أخوتهما وهما من المهاجرين وسيأتي في عمرة القضاء قول زيد بن حارثة إن بنت حمزة بنت أخي. وأخرج الحاكم وابن عبد البر بسند حسن عن أبي الشعثاء عن بن عباس آخى النبي -صلى الله عليه وسلم- بين الزبير وابن مسعود وهما من المهاجرين. قلت وأخرجه الضياء في المختارة من المعجم الكبير للطبراني، وابن تيمية يصرح بأن أحاديث المختارة أصح وأقوى من أحاديث المستدرك. وقصة المؤاخاة الأولى أخرجها الحاكم من طريق جميع بن عمير عن بن عمر : آخى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بين أبي بكر وعمر، وبين طلحة والزبير، وبين عبد الرحمن بن عوف وعثمان وذكر جماعة، قال : فقال علي يا رسول الله إنك آخيت بين أصحابك فمن أخي قال : أنا أخوك. وإذا انضم هذا إلى ما تقدم تقوى به " [19].

فالحافظ ابن حجر العسقلاني خالف ابن تيمية فيما ذهب إليه، وانتقده في ذلك، ورجّح حديث المؤاخاة بين المهاجرين أنفسهم، وبين رسول الله وعلي، مدعما رأيه بما نقلناه عنه، فهل ما ذهب إليه صحيح ؟

---

19. ابن حجر: فتح الباري، ج 7 ص : 271.

**انتقادات الحافظ ابن حجر العسقلاني لشيخ الإسلام ابن تيمية الحراني**

أولا فبالنسبة لتفصيل موقف ابن تيمية من الموضوع، فهو قد أنكر أن تكون المؤاخاة حدثت بين المهاجرين أنفسهم، فلم يُؤاخ الرسول عليا ولا غيره، ولا آخى بين أبي بكر وعمر، وإنما آخى بين المهاجرين والأنصار[20]. وأما " المؤاخاة بين المهاجرين، كما يقال أنه آخى بين أبى بكر وعمر وأنه آخى عليا ونحو ذلك، فهذا كله باطل وإن كان بعض الناس ذكر أنه فعل بمكة، وبعضهم ذكر أنه فعل بالمدينة وذلك نقل ضعيف، إما منقطع وإما بإسناد ضعيف، والذي في الصحيح هو ما تقدم. ومن تدبر الأحاديث الصحيحة والسيرة النبوية الثابتة تيقن أن ذلك كذب "[21].

وقال أيضا : " إن من الناس من يظن أن المؤاخاة وقعت بين المهاجرين بعضهم مع بعض، لأنه روى فيها أحاديث لكن الصواب المقطوع به أن هذا لم يكن، وكل ما رُوي في ذلك فإنه باطل، إما إن يكون من رواية من يتعمد الكذب، وإما إن يكون أخطأ فيه. ولهذا لم يخرج أهل الصحيح شيئا من ذلك، والذي في الصحيح إنما هو المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، ومعلوم أنه لو آخى بين المهاجرين بعضهم مع بعض، وبين الأنصار بعضهم مع بعض، لكان هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله، ولكان يُذكر في أحاديث المؤاخاة، ويُذكر كثيرا، فكيف وليس في هذا حديث صحيح ولا خرج أهل الصحيح من ذلك شيئا، وهذه الأمور يعرفها من كان له خبرة بالأحاديث الصحيحة والسيرة المتواترة وأحوال النبي- صلى الله عليه وسلم- وسبب المؤاخاة وفائدتها ومقصودها "[22].

وقال أيضا : " إن أحاديث المؤاخاة بين المهاجرين بعضهم مع بعض، والأنصار بعضهم مع بعض، كلها كذب، والنبي -صلى الله عليه وسلم- لم يؤاخ عليا، ولا آخى بين أبي بكر وعمر، ولا بين مهاجري ومهاجري، لكن آخى بين المهاجرين والأنصار كما آخى بين عبد الرحمن بن عوف وسعد بن الربيع، وبين سلمان الفارسي وأبي الدرداء، وبين علي وسهل بن حنيف "، وبما أن رسول الله آخى بين المهاجرين والأنصار، فإنه لم يؤاخ

20. ابن تيمية : منهاج السنة النبوية، ج 5 ص : 71.

21. ابن تيمية : مجموع الفتاوى، ج 11 ص : 100.

22. منهاج السنة النبوية، ج 7 ص : 363-364.

عليا، وهذا يوافق ما " في الصحيحين من أن المؤاخاة إنما كانت بين المهاجرين والأنصار، لم تكن بين مهاجري ومهاجري " [23].

وثانيا إن بعض كبار العلماء المحققين قد وافق الشيخ ابن تيمية فيما ذهب إليه، منهم : شمس الدين الذهبي، وابن قيم الجوزية، وناصر الدين الألباني، فالذهبي وافق ابن تيمية عندما قال : إن حديث مؤاخاة رسول الله لعلي هو من الأكاذيب [24]. وأما ابن القيم فإنه أكد على أن النبي -عليه الصلاة والسلام- لو " آخى بين المهاجرين كان أحق الناس بأخوته، أحب الخلق إليه ورفيقه في الهجرة وأنيسه في الغار، وأفضل الصحابة وأكرمهم عليه : أبو بكر الصديق وقد قال : " لو كنت متخذا من أهل الأرض خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا، ولكن أخوة الإسلام أفضل " وفي لفظ : ولكن أخي وصاحبي " . وذكر أن رسول الله -عليه الصلاة والسلام- آخي " بين أصحابه مرتين فواخى بين المهاجرين بعضهم مع بعض قبل الهجرة على الحق والمواساة، وآخى بين أبي بكر وعمر، وبين حمزة وزيد بن حارثة، وبين عثمان وعبد الرحمن بن عوف، وبين الزبير وابن مسعود، وبين عبيدة بن الحارث وبلال، وبين مصعب بن عمير وسعد بن أبي وقاص، وبين أبي عبيدة وسالم مولى أبي حذيفة، وبين سعيد بن زيد وطلحة بن عبيد الله . والمرة الثانية : آخى بين المهاجرين والأنصار في دار أنس بن مالك بعد مقدمه المدينة " [25].

وأما المحدث ناصر الدين الألباني فهو أيضا قد ضعّف حديث مؤاخاة الرسول -عليه الصلاة والسلام- لعلي بن أبي طالب، -رضي الله عنه-، وقد ذكر طائفة من الأحاديث التي نصت على تلك المؤاخاة، وبعد نقده لها نص على أنها أحديث ضعيفة [26].

وتعليقا على هؤلاء أقول : بما أن الصحيح الثابت هو أن المؤاخاة بالمدينة حدثت بين المهاجرين والأنصار[27]، فإن ما ذكره ابن حجر عن المؤاخاة بين الزبير وابن مسعود –

---

[23]. نفس المصدر، ج 7 ص: 362، 279.

[24]. نقلا عن ناصر الدين الألباني : السلسلة الضعيفة، مكتبة المعارف، الرياض، ج 1 ص: 428.

[25]. ابن قيم الجوزية : زاد المعاهد، ج 3 ص: 56، 331.

[26]. الألباني: سلسلة الأحاديث الضعيفة، ج 10، ص: 441 وما بعدها. ومحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي : مشكاة المصابيح، حققه محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي-بيروت، 1405، ج 3 ص : 328.

[27]. البخاري : الصحيح، ج 2 ص : 802. وابن كثير : تفسير القرآن العظيم، ج 2 ص: 329.

رضي الله عنهما- بالمدينة، وهما من المهاجرين، هو ضعيف ومُستبعد جدا، خاصة وأن الرواية التي اعتمد عليها لم تحدد زمن حدوث هذه الأخوة [28]، الأمر الذي يُرجح بأنها لم تحدث بالمدينة وإنما حدثت بمكة المكرمة،و هذا الذي ذهب إليه ابن قيم الجوزية، من أن المؤاخاة بين المسلمين حدثت مرتين، الأولى بمكة كمؤاخاة الزبير لابن مسعود، والثانية حدثت بالمدينة، بين المهاجرين والأنصار[29].

وأما استشهاد الحافظ ابن حجر بحديث الحاكم النيسابوري، فهو حديث لا يصح، ومردود إسنادا ومتنا، ولا يصل إلى أن يتقوى بغيره، لأن في إسناده : سالم بن أبي حفصة، وجميع بن عمير التميمي، الأول قال فيه بعض نقاد الحديث : ضعيف ليس بثقة، وشيعي جلد، مُفرط في التشيع [30].

والثاني، قال فيه بعض النقاد المحدثين : مُتهم بالكذب، رافضي يضع الحديث، من أكذب الناس، عامة ما يرويه لا يُتابع عليه [31].

وأما متنا، فهو حديث يرده أمران، أولهما هو أن الحديث الصحيح نص على أن المؤاخاة في المدينة كانت بين المهاجرين والأنصار، ولم تكن بين مهاجري ومهاجري، ولا بين أنصاري وأصاري. وثانيهما هو أن بعض الروايات ذكرت أن مؤخاة علي في المدينة كانت بينه وبين سهل بن حنيف الأنصاري، ولم تكن بينه وبين النبي- عليه الصلاة والسلام- [32].

وأما قول ابن حجر بأن ابن تيمية رد النص بالقياس، فهو رأي ضعيف ولا يصح ، لأن ابن تيمية –كما سبق أن بينا- اعتمد أساسا على رد حديث مؤاخاة النبي لعلي الضعيف بالحديث الصحيح الذي نص على أن المؤاخاة بالمدينة كانت بين المهاجرين والأنصار، فهو إذاً رد نصا ضعيفا بنص صحيح. ثم اجتهد في نقد ذلك الحديث

---

[28]. أنظر: فتح الباري، ج 7 ص : 271. والضياء المقدسي : المختارة، ط 1، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة 1410 ج 8 ص : 173.

[29]. سبق توثيق ذلك.

[30]. الذهبي : ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995 ج 3 ص : 162.

[31]. نفس المصدر، ج 2 ص : 153.

[32]. سبق توثيق ذلك.

الضعيف إسنادا ومتنا، مستخدما في ذلك الاجتهاد الذي من بين مظاهره القياس. وابن حجر نفسه استخدم الاجتهاد في الاحتجاج لرأيه، انتصارا للحديث الضعيف الذي رواه الحاكم، وقد سبق أن نقلنا قوله في ذلك.

**رابعا : انتقاده لابن تيمية في حديث " لا يرقون ولا يسترقون "**

عندما شرح الحافظ ابن حجر حديث النبي -عليه الصلاة والسلام- الذي نص على أنه يدخل من أمته سبعون ألفا بغير حساب، وهم الذين " لا يسترقون، ولا يتطيرون، ولا يكتوون، وعلى ربهم يتوكلون "[33]. عقّب عليه بقوله : " اتفق على ذكر هذه الأربع معظم الروايات في حديث بن عباس، وأن كان عند البعض تقديم وتأخير، وكذا في حديث عمران بن حصين عند مسلم، وفي لفظ له سقط " ولا يتطيرون " هكذا في حديث بن مسعود، وفي حديث جابر اللذين أشرت إليهما بنحو الأربع. ووقع في رواية سعيد بن منصور عند مسلم : ولا يرقون، بدل : ولا يكتوون. وقد أنكر الشيخ تقي الدين بن تيمية هذه الرواية وزعم أنها غلط من راويها، واعتل بأن الراقي يحسن إلى الذي يرقيه فكيف يكون ذلك مطلوب الترك ؟ وأيضا فقد رقى جبريل النبي - صلى الله عليه وسلم- ورقى النبي أصحابه وأذن لهم في الرقى، وقال : من استطاع أن ينفع أخاه فليفعل. والنفع مطلوب، قال : وأما المسترقي فإنه يسأل غيره ويرجو نفعه، وتمام التوكل ينافي ذلك. قال : وإنما المراد وصف السبعين بتمام التوكل، فلا يسألون غيرهم أن يرقيهم ولا يكويهم ولا يتطيرون من شيء. وأجاب غيره بأن الزيادة من الثقة مقبولة، وسعيد بن منصور حافظ، وقد اعتمده البخاري ومسلم واعتمد مسلم على روايته هذه. وبأن تغليط الراوي مع إمكان تصحيح الزيادة لا يصار إليه "[34].

وواضح من ذلك التعليق أنه يتضمن انتقادا من ابن حجر لابن تيمية فيما ذهب إليه، فما تفصيل موقف ابن تيمية من ذلك ؟، وهل جانب فيه الصواب ؟

يقول الشيخ تقي الدين بن تيمية : " وفي الصحيحين عن النبي أنه قال : يدخل من أمتي الجنة سبعون ألفا بغير حساب. وقال : هم الذين لا يسترقون، ولا يكتوون، ولا

---

[33]. البخاري : الصحيح، ج 5 ص : 2157، رقم : 5378.

[34]. فتح الباري، ج 11 ص : 408-409.

يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون. فمدح هؤلاء بأنهم لا يسترقون أي لا يطلبون من أحد أن يرقيهم، والرقية من جنس الدعاء فلا يطلبون من أحد ذلك وقد رُوي فيه : ولا يرقون، وهو غلط فإن رقياهم لغيرهم ولأنفسهم حسنة وكان النبي يرقي نفسه وغيره، ولم يكن يسترقي فإن رقيته نفسه وغيره من جنس الدعاء لنفسه ولغيره، وهذا مأمور به فإن الأنبياء كلهم سألوا الله ودعوه، كما ذكر الله ذلك في قصة آدم وإبراهيم وموسى وغيرهم "[35].

وقال أيضا : " وقال في صفة السبعين ألفا الذين يدخلون الجنة بغير حساب هم : الذين لا يسترقون ولا يكتوون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون، وحديثهم في الصحيحين، فمدحهم على ترك الاسترقاء، وقد رُوي في بعض ألفاظه : لا يرقون، ولم يذكره البخاري فإنه لا يثبت، وإن رواه مسلم ومعلوم أن المسترقي يقول لغيره : ارقني فيطلب من غيره الرقية "[36].

وذكر ابن قيم الجوزية أنه سمع شيخه تقي الدين بن تيمية يقول : إن لفظة " لا يرقون "، زائدة، ووهم من الراوي، ولم يقل النبي –عليه الصلاة والسلام- : " ولا يرقون"، لأن الراقي مُحسن إلى أخيه، وهي لفظة " وقعت مُقحمة في الحديث، وهي غلط من بعض الرواة "[37].

ويتبين مما ذكرناه، أن ما ذهب إليه ابن حجر ضعيف ومرجوح لأمرين واضحين، أولهما إن عبارة " لا يرقون "، لم ترد عند البخاري ولا عند مسلم في روايتين أخريين، الذي روى الحديث من طريقين عن الصحابي عمران بن حصين -رضي الله عنه-، وفيه " هم الذين لا يسترقون، و لا يتطيرون، ولا يكتوون ...))[38]، الأمر الذي يُرجح ما قاله ابن تيمية من أن تلك العبارة مُقحمة في النص.

---

[35]. ابن تيمية : مجموع الفتاوى، ج 1 ص : 182، 382.

[36]. ابن تيمية : الرد على البكري، حققه محمد عجال، ط 1، مكتبة الغرباء، المدينة المنورة، 1417، ج 1 ص : 382-383.

[37]. حادي الأرواح، دار الكتب العلمية، بيروت ص : 89. ومفتاح دار السعادة، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 2 ص : 234.

[38]. مسلم : الصحيح، حققه فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج 1 ص : 198، رقم : 218.

والأمر الثاني هو أن عبارة " لا يرقون "، معناها مُنكر، لأنها تُخالف ما ثبت عن النبي -عليه الصلاة والسلام- كان يرقي نفسه وأصحابه [39]. فكيف –وهو سيد ولد آدم- يُفضل الذين لا يرقون على الذين يرقون، وهو نفسه من الراقين ؟!

**خامسا : انتقاده لابن تيمية في مسألة حوادث لا أول لها**

عندما تعرض الحافظ ابن حجر لشرح حديث البخاري الذي جاء فيه أن الصحابي عمران رضي الله عنه- قال : " إني عند النبي - صلى الله عليه وسلم- إذ جاءه قوم من بني تميم فقال : اقبلوا البشرى يا بني تميم. قالوا : بشرتنا فأعطنا، فدخل ناس من أهل اليمن فقال : اقبلوا البشرى يا أهل اليمن إذ لم يقبلها بنو تميم. قالوا : قبلنا جئناك لنتفقه في الدين ولنسألك عن أول هذا الأمر ما كان. قال : كان الله ولم يكن شيء قبله وكان عرشه على الماء ثم خلق السماوات والأرض وكتب في الذكر كل شيء. ثم أتاني رجل فقال : يا عمران أدرك ناقتك فقد ذهبت. فانطلقتُ أطلبها فإذا السراب ينقطع دونها، وأيم الله لوددتُ أنها قد ذهبت ولم أقم " [40].

فعلّق ابن حجر على ذلك بقوله : إن عبارة البخاري "لم يكن شيء قبله "، وردت أيضا بلفظ " ولم يكن شيء غيره "، وفي رواية " كان الله قبل كل شيء . وهو بمعنى كان الله ولا شيء معه، وهي أصرح في الرد على من أثبت حوادث لا أول لها ... وهي من مستشنع المسائل المنسوبة لابن تيمية، ووقفت في كلام له على هذا الحديث يرجح الرواية التي في هذا الباب [41] على غيرها، مع أن قضية الجمع بين الروايتين تقتضي حمل هذه على التي في بدء الخلق لا العكس، والجمع يقدم على الترجيح بالاتفاق " [42].

فما المقصود من حوادث لا أول لها ؟، وما هي تفاصيل موقف ابن تيمية منها ؟، وما هي مواقف العلماء منها ؟. هذه القضية تقوم على أساس القول بدوام فاعلية أفعال الله تعالى، فهل أفعاله تعالى لا أول لها، أم هي مسبوقة بعدم ؟، وهل خلق مخلوقات قبل خلقه لهذا العالم الموجود الآن ؟.

---

39. سبق توثيق ذلك.

40. البخاري : الصحيح، ج 6 ص : 2699، رقم : 6982.

41. التي فيها " لم يكن شيء قبله ".

42. ابن حجر: فتح الباري، ج 13 ص: 410.

فبالنسبة للشيخ تقي الدين بن تيمية فهو يُثبت إمكانية حوادث لا أول لها في أفعال الله تعالى، ولا يقول بوجوبها ولا بامتناعها [43]. وتفصيل ذلك إنه يعتقد أن الله تعالى " لم يزل فعالا خالقا ودوام خالقيته من لوازم وجوده، فهذا ليس قولا بقدم شيء من المخلوقات، بل هذا متضمن لحدوث كل ما سواه " [44].

ومعنى ذلك أن الله تعالى متصف بصفة دوام الفاعلية والخالقية اتصافا أزليا، وهي من لوازم وجوده، وأما إخراج إرادته وفعله إلى واقع مخلوق، فهو مرتبط بمشيئته وإرادته، لأنه سبحانه إذا أراد شيئا أن يقول له : كن فيكون.

لذلك نص ابن تيمية على أن الله تعالى لم يزل متكلما إذا شاء، ولم يزل فاعلا لما يشاء، وهو سبحانه فاعل بمشيئته وقدرته. وقِدَم الفاعلية يدل على أنه سبحانه " لم يزل فاعلا لما يشاء، ولا يدل على قِدم فعل معين، ولا مفعول معين، ولا الفلك ولا غيره " [45]. فيكون " الرب لم يزل متكلما إذا شاء، أولم يزل فاعلا لما يشاء، هو بمعنى كونه لم يزل متكلما فعالا، وبمعنى دوام كلامه وفعاله لا يستلزم أن كل واحد من الأفعال دائم لم يزل " [46].

وأما الحديث الذي ذكره الحافظ ابن حجر واستدل به في الرد على من قال بحوادث لا أول لها كابن تيمية، فإن هذا الأخير –أي ابن تيمية- ذكر أن ذلك الحديث " رواه البخاري في ثلاثة مواضع بثلاثة ألفاظ : كان الله ولم يكن شيء قبله. ورواه في موضع : ولم يكن شيء معه. ورواه في موضع آخر : ولم يكن شيء غيره. وأن المجلس كان واحدا لم يقل النبي -صلى الله عليه وسلم- إلا واحدا من الثلاث، وقد ثبت أنه قال : ليس قبلك شيء واللفطان الآخران رويا بالمعنى " [47].

وقال أيضا : " لكن الظاهر أن النبي-صلى الله عليه وسلم- لم يقل إلا واحدة، والأخريتان رويتا بالمعنى، فإن المجلس كان واحدا لم يتكرر ليقال : إنه قال كل لفظ في

---

[43]. مجموع الفتاوى، ج 5 ص : 536، 541، 560. ومنهاج السنة النبوية، ج 1 ص : 232.

[44]. مجموع الفتاوى، ج 16 ص : 95.

[45]. نفس المصدر، ج 6 ص : 300، 301، ج 12 ص : 157.

[46]. ابن تيمية : درء تعارض العقل والنقل، حققه رشاد سالم، دار الكنوز، الرياض، 1391 ج 5 ص : 41.

[47]. ابن تيمية : الصفدية، حققه محمد رشاد سالم، ط 2، دن، دم ن، 1406 ج 1 ص : 15، 16، 17.

مجلس، ولو كرر الألفاظ لذكر ذلك عمران ". والحديث " واحد وذُكر في مجلس واحد، فالظاهر أن النبي -صلى الله عليه وسلم- لم يقل إلا احد الألفاظ الثلاثة، والآخران رويا بالمعنى، واللفظ الثابت عنه بلا ريب هو الذي جاء في حديث آخر : ولا شيء قبله، وإذا قيل : ولا شيء معه ولا غيره، مع كونه أخبر عن حال كون عرشه على الماء، فمراده أنه لا شيء معه من هذا الأمر المسئول عنه، وهم سألوه عن أول الأمر، وسياق الحديث يدل على أنه أخبرهم بأول هذا العالم الذي خلق في ستة أيام، لم يخبرهم بما قبل ذلك [48] ".

وقال أيضا : إن لفظ " لم يكن شيء قبله " لم يكن فيه " تعرض لابتداء الحوادث، ولا لأول مخلوق مطلقا، بل ولا فيه الإخبار بخلق العرش والماء، وإن كان ذلك كله مخلوقا كما أخبر به في مواضع أخر، لكن في جواب أهل اليمن إنما كان مقصوده إخباره إياهم عن بدء خلق السموات والأرض وما بينهما، وهي المخلوقات التي خُلقت في ستة أيام لا بابتداء ما خلقه الله قبل ذلك " [49]. فالحديث لم يُخبر بخلق العرش، وإنما أخبر بأول خلق هذا العالم، وليس بأول الخلق مطلقا، فهو قد نفى وجود المخلوقات من السموات والأرض وما بينهما ولم ينف وجود العرش [50].

وأما مواقف العلماء من مسألة حوادث لا أول لها، فقد ذكر ابن تيمية أن السلف والأئمة كابن المبارك وأحمد بن حنبل ذهبوا إلى القول بجواز حوادث لا أول لها، عندما قالوا : إن الله لم يزل متكلما إذا شاء، فاعلا لما يشاء، تقوم به الأفعال بمشيئته. فهو سبحانه " لم يزل، ولا يزال موصوفا بصفات الكمال، لم يزل قديرا، ولم يزل عليما، ولم يزل متكلما إذا شاء، ولم يزل فاعلا لما يشاء " [51].

ومن الأمثلة المعبرة عن موقف السلف من مسألة حوادث لا أول لها، ما ذُكر أن الفقيه أبا بكر عبد العزيز غلام الخلال البغدادي الحنبلي (ق: 4 هـ)، قيل له : " إنكم إذا قلتم : لم يزل متكلما، كان ذلك عبثا "، فقال : " لأصحابنا قولان : أحدهما أنه لم يزل

---

48. نفس المصدر، ج 2 ص : 224-225.

49. ابن تيمية : بيان تلبيس الجهمية ،حققه محمد بن قاسم، ط 1، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، 1392 ج 1 ص : 589-590.

50. مجموع الفتاوى، ج 2 ص : 275، ج 18 ص : 214.

51. ابن تيمية : مجموع الفتاوى، ج 6 ص : 300، ج 12 ص : 226. والصفدية، ج 2 ص : 63.

متكلما كالعلم، لأن ضد الكلام الخرس، كما أن ضد العلم الجهل، قال : ومن أصحابنا من قال : قد أثبت سبحانه لنفسه أنه خالق ولم يجز أن يكون خالقا في كل حال بل قلنا : إنه خالق في وقت إرادته أن يخلق، وإن لم يكن خالقا في كل حال، ولم يبطل أن يكون خالقا كذلك، وإن لم يكن متكلما في كل حال لم يبطل أن يكون متكلما، بل هو متكلم خالق وإن لم يكن خالقا في كل حال، ولا متكلما في كل حال " [52]. ورده هذا هو جواب مقنع وواضح، مُطابق للمنقول والمعقول معا.

وأما مواقف علماء الطوائف الأخرى، فمنهم المعتزلة ومن وافقهم من الكرامية والأشاعرة، فإنهم قالوا بامتناع حوادث لا أول لها مُطلقا، انطلاقا من إنكارهم دوام فاعلية الله تعالى بمشيئته، وإنكارهم قيام الصفات الاختيارية به سبحانه وتعالى [53].

وتعليقا على هؤلاء أقول : أولا، إنه بما أن الله تعالى فعال لما يريد، وأنه مُطلق القدرة والإرادة والمشيئة، فإن أفعاله سبحانه على ثلاثة احتمالات، أولها إنها حوادث لا أول لها، فهو سبحانه لم يزل منذ الأزل دائم الفاعلية، يخلق بإذنه وإرادته ومشيئته دون توقف. وثانيها إنها أفعال وحوادث لها أول، فهي متعلقة بإذنه وإرادته ومشيئته أيضا، فهو سبحانه شاء أن يبدأ الخلق في زمن ما، ثم وقفه، ثم أعاده، وهكذا. فعل ذلك بمشيئته وقدرته وحكمته. وثالثها إنها أفعال متوقفة عن الفعل بإرادته ومشيئته وحكمته، فهو سبحانه مع أنه خلاق وفعال لما يُريد، فقد شاء أم لا يخلق شيئا.

وهذه الاحتمالات الثلاثة، قائمة أساسا على أن الله تعالى فعال لما يريد، ومُطلق القدرة والمشيئة، فهو حتى وإن افترضنا أنه لم يخلق شيئا، فهو يبقى متصفا بأنه فعال لما يريد، وخلاق علام قدير . وبناء على ذلك فإن الاحتمال الأول هو جائز في جنب الله تعالى، وممكن عقلا، لكن تأكيد حدوثه في الواقع يحتاج إلى دليل شرعي، لأن هذا الأمر لا يمكن تأكيده إلا بدليل شرعي صحيح. والثاني هو أيضا ممكن عقلا، وحادث في الواقع فعلا، لأن الله تعالى أخبرنا أنه خلق مخلوقات قبل خلق بني آدم، فخلق العرش قبل الكون، وخلق الملائكة قبل الإنسان، وخلق السموات والأرض قبل الإنسان. وأما

---

[52]. ابن تيمية : درء التعارض، ج 1 ص : 274.

[53]. مجموع الفتاوى، ج 12، ص : 143، 150.

الاحتمال الثالث، فهو وإن كان ممكنا عقلا، فهو لا يصح شرعا ولا واقعا، لأن الشرع والكون يشهدان على أن الله تعالى قد خلق مخلوقات كثيرة.

وثانيا إن قول الحافظ ابن حجر بأن حديث " كان الله ولم يكن شيء قبله، أو معه، أو غيره "، هو أصرح في الرد على من أثبت حوادث لا أول لها، هو رأي ضعيف ومرجوح، ومستبعد جدا، لأن هذا الحديث يقبل الاحتمالين الأول والثاني السابق ذكرهما، لأن الحديث جاء ردا على سؤال اليمنيين عن بداية هذا الكون المشهود، فقال لهم النبي -عليه الصلاة والسلام- : " كان الله ولم يكن شيء قبله، أو غيره، أو معه "، ثم قال مباشرة " وكان عرشه على الماء "، فالحديث نفى وجود شيء من هذا العالم المشاهد قبل خلقه للسموات والأرض وما بينهما، ولم ينف وجود مخلوقات قبل هذا الكون وما فيه، لأنه قال : " وكان عرشه على الماء "، فالعرش كان مخلوقا، قبل خلق هذا الكون، ووجود العرش قبله، دليل على أن الله تعالى خلق مخلوقات قبل خلقه للعالم المشهود، مما يعني أن الله تعالى إما أنه كان يخلق منذ الأزل دون توقف، وإما أنه كان يخلق على فترات متقطعة، حسب إرادته ومشيئته وحكمته، فهو سبحانه فعال لما يُريد، وخلاق عليم.

والحديث الذي احتج به ابن حجر لا يُخالف ما ذهب إليه ابن تيمية، بل يحتمله، وهو ليس ردا على من يقول بجواز حوادث لا أول لها. كما أن قول ابن تيمية بجواز حوادث لا أول لها، ليس هو من الأمور المستشنعة على ما قاله ابن حجر، الذي يبدوا أنه قال ذلك بتأثير من الفكر الأشعري، الذي يقول بامتناع حوادث لا أول لها، مع أنه من أهل الحديث، الذين يقول أئمتهم بجواز حوادث لا أول لها [54]. وقد قال برأيهم ابن تيمية وانتصر له، وقد شرحنا موقفه سابقا، وتبين أنه لم يكن مُستشنعا.

**سادسا : انتقاده لابن تيمة في أحاديث أوردها في منهاج السنة**

انتقد الحافظ ابن حجر الشيخ ابن تيمية في أحاديث أوردها في كتابه الحافظ : " وجدته كثير التحامل إلى الغاية في رد الأحاديث التي يوردها بن المطهر، وإن كان معظم ذلك من الموضوعات والواهيات، لكنه رد في رده كثيرا من الأحاديث الجياد التي لم

[54]. سبق توثيق ذلك.

يستحضر حالة التصنيف مظانها، لأنه كان لاتساعه في الحفظ يتكل على ما في صدره والإنسان عامد للنسيان "[55]. منهاج السنة النبوية، في رده على الشيعي ابن المطهر الحِلي، فقال : فابن حجر يرى أن ابن تيمية رد أحاديث جياد، في رده للأحاديث التي كان يُوردها ابن المطهر الِحلي، لكنه لم يذكر لنا ولا مثالا واحدا، كشاهد على ما ذهب إليه، فحرمنا بذلك من إمكانية التأكد من ذلك وتحقيقه، فلو ذكر أمثلة –ولو واحدا منها- لكان في مقدورنا الرجوع إلى ما قاله ابن تيمية، وإلى ما قاله أئمة نقاد الحديث، ونتعامل نحن معها بما نستطيع، لنتأكد منها، فهل هي أحاديث جياد أم لا ؟

ويبدو لي أن الأحاديث الجياد التي قال ابن حجر أن ابن تيمية ردها، هي أحاديث ركّز ابن تيمية في ردها على نقد متونها قبل أسانيدها، عندما وجدها تخالف الحقائق الشرعية والعقلية والتاريخية، فردها لشذوذ وعِلل في متونها، حتى وإن كان ظاهر إسنادها صحيح. وهذا خلاف ابن حجر الذي يبدو أنه ركّز في موقفه من تلك الأحاديث على أسانيدها قبل متونها. وهذا أمر سبق أن ذكرنا نماذج منه عندما رد ابن تيمية حديث رد الشمس، وحديث مؤاخاة النبي لعلي، وحديث " لا يرقون، ولا يسترقون "، فقد ركز ابن تيمية في رده لتلك الأحاديث على متونها ولم يُهمل أيضا أسانيدها، لكن ابن حجر ركز أساسا في موقفه منها على أسانيدها قبل متونها، حتى أنه قبل بعضها وأسانيدها لا تصح.

**سابعا : انتقاده لابن تيمية فيما كتبه عن علي في منهاج السنة النبوية**

انتقد الحافظ ابن حجر الشيخ ابن تيمية في موقفه من علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- في كتابه منهاج السنة النبوية، فقال : " وكم من مبالغة لتوهين كلام الرافضي أدته أحيانا إلى تنقيص علي -رضي الله عنه-، وهذه الترجمة لا تحتمل إيضاح ذلك وإيراد أمثلته "[56].

---

[55]. ابن حجر : لسان الميزان، ج 6 ص : 319.
[56]. نفس المصدر، ج 6 ص : 319.

وليته ذكر لنا أمثلة من ذلك، لنقف عليها ،و نتعرّف على سياقها، ومضمونها وخلفياتها. وبما أنه لم يفعل ذلك فإننا نعود إلى ابن تيمية نفسه، لنطلع على موقفه من علي ومكانته عنده، و إلى ما كتبه عنه في كتابه منهاج السنة.

أولا إن ابن تيمية قد أثنى كثيرا على علي بن أبي طال -رضي الله عنه-، فمدحه وترضى عنه، وذكر كثيرا من فضائله، فمن ذلك إنه قال عن خلافته : " ولكن اعتقاد خلافته وإمامته ثابت بالنص، وما ثبت بالنص وجب إتباعه " [57]. وقال : " كل الأمة كانوا معترفين بفضل علي وسابقته بعد قتل عثمان، وأنه لم يبق في الصحابة من يماثله في زمن خلافته ". وقال : " وعلى آخر الخلفاء الراشدين الذين هم ولايتهم خلافة نبوة ورحمة ". وقال أيضا : " فضل علي وولايته لله وعلو منزلته عند الله، معلوم ولله الحمد من طرق ثابتة " [58].

وثانيا إن الانتقادات التي وُجهت لابن تيمية في موقفه من علي، كقوله : " إن عليا أخطأ في سبعة عشر شيئا خالف فيها الكتاب، منها اعتداد المتوفى عنها زوجها أطول الأجلين " [59]، هي لم تكن انتقادات للطعن في علي، و لا للتنقيص من قيمته ومكانته، وإنما هي انتقادات فرضها موضوع الكتاب وسياق الكلام، فهو كان يرد على رجل شيعي يعتقد أن عليا والحسن والحسين وبقية الأئمة المزعومين، هم أئمة معصومون يجب الإيمان بهم، وطاعتهم فرض، ومن لم يُؤمن بهم فهو كافر، وأن الصحابة ضلوا وكفروا عندما اغتصبوا حقهم في الخلافة [60] ... كما أن هذا الرجل ملأ كتابه بالأحاديث الموضوعة والروايات المكذوبة، وهذا باعتراف ابن حجر نفسه الذي ذكر أن الأحاديث التي أوردها ابن المطهر معظمها من الموضوعات والواهيات [61]. فالمقام الذي كان فيه ابن تيمية –ليرد على تلك المفتريات- كان يفرض عليه أن يقيم الدليل الشرعي والعقلي والتاريخي على أن عليا والحسن والحسين ... -على مكانتهم وفضلهم- فقد كانوا بشرا

---

57. ابن تيمية : مجموع الفتاوى، ج 4 ص : 440.
58. ابن تيمية : منهاج السنة، ج 6 ص : 329، ج 7 ص : 453. وج 8 ص : 165.
59. نفس المصدر، ج 4 ص: 183. وابن حجر : الدرر الكامنة، ج 1 ص : 179.
60. أنظر مثلا : الكليني : الأصول من الكافي، دار الكتب الإسلامية، طهران، 1328 ج 1 ص : 185، 187، 258.
61. ابن حجر : لسان الميزان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات-بيروت، 1406– 1986 ح، 6 ص : 319.

عاديين يُخطئون ويُصيبون، ويُذنبون ويُطيعون، فالعمل الذي قام به ابن تيمية هو عمل حق وصواب، وليس تنقيصا لعلي ولا لآل بيته –رضي الله عنهم-، لأنه وضع هؤلاء في مكانهم المناسب اللائق بهم شرعا وعقلا. وقد ثبت من نحو ثمانين طريقا أن عليا كان يقول : " أفضل الناس بعد النبي أبو بكر وعمر " [62].

ولتوضيح الأمر أكثر وتوثيقه، أذكر أقوالا لابن تيمية يظهر من خلالها منهجه في رده على ابن المطهر الحِلي، فمن ذلك إنه قال : " لكن إذا جاء القادح فقال في أبي بكر وعمر إنهما كانا ظالمين متعدين طالبيّن للرئاسه مانعيّن للحقوق، وإنهما كانا من أحرص الناس على الرئاسة، وإنهما ومن أعانهما ظلموا الخليفة المستحق المنصوص عليه من جهة الرسول، وإنهما منعوا أهل البيت ميراثهم، وإنهما كانا من أحرص الناس على الرئاسة والولاية الباطلة، مع ما قد عُرف من سيرتهما، كان من المعلوم أن هذا الظن لو كان حقا فهو أولى بمن قاتل عليها حتى غُلب، وسفكت الدماء بسبب المنازعة التي بينه وبين منازعه، ولم يحصل بالقتال لا مصلحة الدين ولا مصلحة الدنيا، ولا قوتل في خلافته كافر ولا فرح مسلم، فان عليا لا يفرح بالفتنة بين المسلمين وشيعته لم تفرح بها لأنها لم تغلب والذين قاتلوه لم يزالوا أيضا في كرب وشدة . وإذا كنا ندفع من يقدح في علي من الخوارج مع ظهور هذه الشبهة فإنا ندفع من يقدح في أبي بكر وعمر بطريق الأولى والأحرى. وإن جاز أن يُظن بأبي بكر أنه كان قاصدا للرئاسة بالباطل، مع أنه لم يُعرف منه إلا ضد ذلك، فالظن بمن قاتل على الولاية ولم يحصل له مقصوده أولى وأحرى " [63].

وقال أيضا : " فإذا كنا نظن بعلي أنه كان قاصدا للحق والدين، وغير مريد علوا في الأرض ولا فسادا، فظن ذلك بأبي بكر وعمر -رضي الله عنهما- أولى وأحرى، وإن ظن ظان بأبي بكر أنه كان يريد العلو في الأرض والفساد، فهذا الظن بعلي أجدر وأولى. إما أن يقال : إن أبا بكر كان يريد العلو في الأرض والفساد، وعلي لم يكن يريد علوا في الأرض ولا فسادا

---

[62]. ابن تيمية : منهاج السنة، ج 1 ص : 261.
[63]. نفس المصدر، ج 1 ص : 453-454.

مع ظهور السيرتين، فهذا مكابرة وليس فيما تواتر من السيرتين ما يدل على ذلك، بل المتواتر من السيرتين يدل على أن سيرة أبي بكر أفضل "[64].

وإذا كان الحافظ ابن حجر عندما انتقد ابن تيمية -فيما نقلناه عنه آنفا- لم يتهمه بالتعمد في تنقيص علي وتخطئته، فإن كلامه ربما قد يَفهم منه بعض الناس ذلك، من أنه انتقاد واتهام له بالنصب في موقفه من علي وآل بيته. لذا كان من الأفضل لو أنه –أي ابن حجر- لم يترك الأمر يقبل التأويل ويحتمل أكثر من معنى، فيوضح المقام الذي كان فيه ابن تيمية، وسياق الكلام الذي جرّه إلى الخوض في ذلك.

وختاما لهذا البحث يتبين أن الانتقادات السبعة التي وجهها الحافظ ابن حجر لشيخ الإسلام ابن تيمية، هي انتقادات تتعلق بمواضيع ومسائل خلافية، اختلف فيها أهل العلم، كمسألة شد الرحال، وحديث رد الشمس لعلي، ومسألة حوادث لا أول لها. وقد تبين منها أن اعتراضات ابن حجر كانت ضعيفة مرجوحة، أمام ما ذهب إليه ابن تيمية الذي كانت آراؤه واجتهاداته راجحة قوية صحيحة.

---

[64]. نفس المصدر، ج 7 ص : 454-455.

**مصادر البحث**

[1]. ابن تيمية : مجموع الفتاوى، تحقيق : د. محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، 1406.

[2]. ابن تيمية : الرد على البكري، حققه محمد عجال، ط 1، مكتبة الغرباء، المدينة المنورة، 1417.

[3]. ابن تيمية : درء تعارض العقل والنقل، حققه رشاد سالم، دار الكنوز، الرياض، 1391.

[4]. ابن تيمية : الصفدية، حققه محمد رشاد سالم، ط 2، دن، دم ن، 1406.

[5]. ابن تيمية : بيان تلبيس الجهمية، حققه محمد بن قاسم، ط 1، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، 1392.

[6]. ابن تيمية : اقتضاء الصراط المستقيم، تحقيق : حامد الفقي، ط 2، مطبعة السنة المحمدية-القاهرة، 1369.

[7]. ابن تيمية : منهاج السنة النبوية، تحقيق محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، القاهرة، 1406.

[8]. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، دار المعرفة، بيروت، 1379.

[9]. ابن حجر: لسان الميزان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات-بيروت، 1406- 1986.

[10]. ابن كثير: البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت.

[11]. ابن قيم الجوزية : حادي الأرواح ،دار الكتب العلمية، بيروت.

[12]. ابن قيم الجوزية : مفتاح دار السعادة، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 2 ص : 234.

[13]. البخاري : الصحيح، تحقيق مصطفى ديب البغا، الطبعة الثالثة دار ابن كثير، بيروت، 1407.

[14]. التبريزي محمد بن عبد الله الخطيب : مشكاة المصابيح، حققه محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي – بيروت، 1405.

[15]. الذهبي : ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995.

[16]. الشوكاني: الفوائد المجموعة، حققه عبد الرحمن المعلمي، ط 3، المكتب الإسلامي، بيروت، 1407.

[17]. الضياء المقدسي : المختارة، ط 1، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة 1410.

[18]. الكليني : الأصول من الكافي، دار الكتب الإسلامية، طهران، 1328.

[19]. مسلم : الصحيح، حققه فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

[20]. ناصر الدين الألباني : السلسلة الضعيفة، مكتبة المعارف، الرياض.

[21]. ناصر الدين الألباني : سلسلة الأحاديث الضعيفة، ج 10، ص : 441 وما بعدها.